



الجلسة ٦٣٩٧

الخميس ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد روغوندا (أوغندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد تشوركن البرازيل السيدة فيوتي البوسنة والهرسك السيد بارباليتش تركيا السيد قرمان الصين السيد وانغ من غابون السيد إيسوزي - نغوندي فرنسا السيد آرو لبنان السيد سلام المكسيك السيد هيلر المملكة المتحدة لبريطانيا وأيرلندا الشمالية السير مارك لايل غرانت النمسا السيد إبنر نيجيريا السيد أوغو الولايات المتحدة الأمريكية السيدة رايس اليابان السيد كوداما

جدول الأعمال

بعثة مجلس الأمن

إحاطة إعلامية مقدمة من بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا (من ٤ إلى ١٠ تشرين الأول/
أكتوبر ٢٠١٠)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

بعثة مجلس الأمن

إحاطة إعلامية مقدمة من بعثة مجلس الأمن
إلى أفريقيا (من ٤ إلى ١٠ تشرين الأول/
أكتوبر ٢٠١٠)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطات إعلامية يقدمها السفراء الثلاثة الذين قادوا بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا: أولاً، إلى إحاطة إعلامية أقدمها أنا بصفتي الممثل الدائم لأوغندا وقائد البعثة في زيارتها لأوغندا، ثم إلى إحاطتين إعلاميتين يقدمهما سعادة السيدة سوزان رايس، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية، وسعادة السير مارك لايل غرانت، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، اللذان قادا البعثة في زيارتها للسودان.

وأود أن أرحب بعودة أعضاء المجلس والأمانة العامة الذين شاركوا في بعثة المجلس إلى أفريقيا.

وأود الآن أن أقدم إحاطة إعلامية بصفتي الممثل الدائم لأوغندا بشأن الزيارة.

وأريد أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمانة العامة وفريق مجلس الأمن والسلطات في أوغندا على تنظيم الزيارة لأوغندا. وصلت بعثة مجلس الأمن إلى أوغندا في ساعة متأخرة من مساء يوم الثلاثاء، ٥ تشرين الأول/أكتوبر. وكانت لزيارتنا لأوغندا خمسة أغراض: إعادة تأكيد دعم مجلس الأمن لتحسين العلاقات بين بلدان المنطقة وتشجيع

تعزيز التعاون فيما بينها في جميع المجالات؛ وثانياً، التشديد على دعم مجلس الأمن لاتخاذ إجراءات ضد الجماعات المسلحة في المنطقة، وخاصة جيش الرب للمقاومة؛ وثالثاً، إعادة التأكيد على دعم المجلس لعملية سلام جيبوتي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بغية تحقيق الاستقرار في الصومال؛ ورابعاً، التشديد على التزام المجلس الثابت بقضية السلام في السودان وبالتنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل وبنجاح المفاوضات بشأن عقد اتفاق سلام شامل وجامع في دارفور؛ وخامساً، دراسة الإسهام الهام لمركز الخدمات الإقليمية في عنتيبي في عمل بعثات الأمم المتحدة في منطقتنا.

وفي صباح اليوم الموافق ٦ تشرين الأول/أكتوبر، قام أعضاء المجلس بزيارة إلى قاعدة الدعم في عنتيبي. استقبلهم وقدم لهم إحاطة إعلامية مدير قاعدة الدعم في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد بول بوديس. وأفاد بأن العمليات في عنتيبي بدأت في أيار/مايو ٢٠٠٣، وبأن قاعدته كانت مركزاً للتوزيع والتخزين تابعاً للبعثة، ويقوم بدعم عملياتها في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومنذ ذلك الحين، ازدادت بثبات خدمات الشحن والمسافرين، ويجري العمل وفقاً لذلك.

وأبلغ أعضاء المجلس أيضاً أنه بالإضافة إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، توفر القاعدة الآن الدعم للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ووكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتشمل الأطراف المؤثرة الأخرى مركز الخدمات الإقليمية ومكتب المشتريات الإقليمي.

تنفيذاً كاملاً. وشدد على أهمية دعم جهود الأطراف لكفالة إجراء استفتاءات سلمية وذات مصداقية وفي الوقت المناسب، تبين إرادة الناس المعنيين في السودان. وقال إنه شعر بالارتياح لأنه خلال الاجتماع الرفيع المستوى بشأن السودان، الذي عقده الأمين العام في نيويورك بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر، أكد كلا الطرفين من جديد على التزامهما بإجراء الاستفتاءات في التاريخ المحدد. وحذر من أن أي محاولة لعرقلة العملية يمكن أن تؤدي إلى استئناف الصراع. وحث الأمم المتحدة على أن تكون استباقية، وتكفل تنفيذ عملية ذات مصداقية من شأنها أن تحظى باحترام الجميع، وتماشى مع دور الأمم المتحدة الحقيقي في منع الصراع.

وفي ما يتعلق بدور الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، ذكر أنه لا يزال لإيغاد، بوصفها أحد ضامني اتفاق السلام الشامل، دور هام تؤديه، وأن رئيسها، رئيس وزراء إثيوبيا ميليس زيناوي، كان يؤدي ذلك الدور بالنيابة عن المنظمة.

وبالنسبة إلى الصومال، كان على ثقة بأن الأمن والاستقرار في ذلك البلد ممكن تحقيقهما إذا وفر المجتمع الدولي الدعم اللازم للحكومة الاتحادية الانتقالية ولبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتحقيق الاستقرار في البلد. وقال إن الاتحاد الأفريقي سيواصل دعم عملية جيبوتي للسلام لأنها كانت عملية سياسية وافق عليها الشعب الصومالي. وذكر أن قرار الاتحاد الأفريقي بإلحاق ما يصل إلى ٢٠.٠٠٠ جندي ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال كان لإظهار التزام القارة بدعم السلام والاستقرار في الصومال. لكنه حذر بأن النجاح يعتمد على توفر الموارد المالية والعتاد لدعم الحكومة الاتحادية الانتقالية في تحقيق الاستقرار في البلد، وبأن الدعم من المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، كان حاسماً.

وقال السيد بوديس إن مركز الخدمات الإقليمية، بوصفه مكوناً لاستراتيجية الدعم الميداني على الصعيد العالمي، يلي الطلبات التي تأتي من الدول الأعضاء ومن الميدان على حد سواء. وأوضح أن هذه الطلبات يمكن إنجازها في ثلاث فئات: الأولى، إيصال الخدمات في وقت أسرع لمساعدة بعثات الدعم على تنفيذ ولاياتها؛ والثانية، تحسين نوعية الخدمات التي يتم إيصالها؛ والثالثة، زيادة فعالية الموارد لتصبح أجدى من حيث التكلفة. ويتيح هذا الإطار دمج موارد البعثة بغرض تحسين الخدمات وفعاليتها على الصعيد الإقليمي.

وتمت إحاطة أعضاء المجلس علماً بالخدمات المتشاطرة، التي تشمل الإجلاء وتوفير الملاذ الآمن لحساب البعثات الإقليمية؛ ونقاط دخول البضائع المشحونة المرسله إلى البعثات؛ وخدمات العناية بالطائرات وخدمات الاستلام والتفتيش؛ وقدرة التناوب والتدريب للبلدان المساهمة بقوات.

وبعد الإحاطة الإعلامية، اصطحب نائب مدير القاعدة أعضاء المجلس في جولة على القاعدة. وأحيط أعضاء المجلس علماً بأن الدعم اللوجستي يجري توفيره لعمليات حفظ السلام في المنطقة، الأمر الذي يسهم في تعزيز الفعالية والاستجابة. وأبدوا اهتماماً شديداً في النتائج التي تسفر عن الإغلاق المحتمل للبعثات، من قبيل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

وبعد الإحاطة الإعلامية وزيارة القاعدة، انتقل أعضاء المجلس إلى الاجتماع مع الرئيس يويري موسيفيني. وخلال ذلك الاجتماع، أجروا مناقشات صريحة. وحضر الاجتماع أيضاً كبار الرسميين في حكومة أوغندا.

وبالنسبة إلى السودان، ذكر الرئيس موسيفيني أن اتفاق السلام الشامل جاء تسوية بين الأطراف في السودان بعد سنوات من الصراع، وأنه كان من المحتم بالتالي تنفيذه

إلى جنوب السودان، وبأن أشارك في رئاستها مع السفير لایل غرانت في الخرطوم.

أود أن أبدأ بشكر الممثل الخاص هاييلي منكيروس وفريقه اللذين تمكنا، في غضون وقت قصير جداً، من استقبال المجلس وتوفير الدعم لزيارتنا على أكمل وجه. وأود أن أتقدم بالشكر نفسه إلى الأمانة العامة، وجميع الموظفين في بعثة الأمم المتحدة في السودان، وأفراد الأمن التابعين للأمم المتحدة، فضلاً عن حكومة جنوب السودان، على العمل الجاد لإنجاح هذه البعثة.

كان الغرض من زيارتنا التشديد على أن مجلس الأمن موحد الرغبة في أن تُجرى الاستفتاءات في السودان بشأن تقرير المصير وفقاً لاتفاق السلام الشامل. وبعثنا برسالة تفيد بأنه ينبغي إجراء الاستفتاءين في موعدهما، وأن يتسما بالمصادقية، وأنه يجب احترام نتائجهما. وسعينا إلى تقييم حالة التحضيرات للاستفتاءين، بالإضافة إلى أداء بعثة الأمم المتحدة في السودان من حيث توفيرها المساعدة لتنفيذ اتفاق السلام الشامل. وبعثنا برسالة مفادها أننا نتوقع أن يكون لبعثة الأمم المتحدة حق الوصول الكامل وبدون أي عوائق، وأكدنا على أهمية التصدي للتحديات الإنسانية والإنمائية التي تواجه جنوب السودان، بغض النظر عن نتيجة الاستفتاء.

حين وصلنا إلى جوبا في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، تجمعت حشود على طول الشارع خارج المطار للترحيب بمجلس الأمن ونحن نقود سياراتنا للالتقاء برئيس جنوب السودان سلفا كير. وخلال ذلك الاجتماع، أخبر الرئيس سلفا كير المجلس أن الناس "يتحرقون شوقاً للاستفتاء". وقال إن التوقعات في الجنوب مرتفعة جداً، وإن الناس يركزون على موعد الاستفتاءين في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وحذر الرئيس كير أيضاً من أنه يخشى من أن الشمال يعد العدة للحرب، وأنه بدأ بتحريك قواته

وبخصوص التعاون الإقليمي، شدد الرئيس موسيفيني على أهمية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية لصون السلم والأمن. وكان رأيه أنه أينما عملت الأمم المتحدة على نحو وثيق مع الاتحاد الأفريقي، كانت النتائج جيدة. وذكر بوروندي كمثال على ذلك، حيث دعمت الأمم المتحدة مبادرة للسلام بقيادة إقليمية.

وفي ما يتعلق بجيش الرب للمقاومة، أعرب عن ارتياحه تجاه مستوى التعاون في ما بين بلدان المنطقة للتصدي للخطر الذي يمثله. وكان على ثقة بأن جيش الرب للمقاومة لم يكن مشكلة لأمد طويل، لأن بلدان المنطقة تعمل الآن معاً على حلها. وناشد مرة أخرى المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، أن يدعم الجهود الإقليمية لإنهاء خطر جيش الرب للمقاومة.

وبالنسبة إلى قاعدة الدعم في عنتيبي، أكد للمجلس استعداد أوغندا لاستمرار استضافة ودعم بعثات الأمم المتحدة في المنطقة.

وفي الختام، كانت بعثة الأمم المتحدة إلى أوغندا مفيدة ومثمرة. وسنحت الفرصة لأعضاء المجلس كي يتفاعلوا مع الرئيس موسيفيني بشأن المسائل المعنية بالأمن الإقليمي، ويطلعوا مباشرة على العمل الهام الذي يجري في قاعدة الدعم في عنتيبي، دعماً لبعثات الأمم المتحدة في المنطقة.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيساً للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة سوزان رايس للإدلاء ببياناتها.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): لقد تشرفت بترؤس جزء من الرحلة

مما يكشف عن التزامه بالبناء المؤسسي. ويوجد الآن ٤٠٠ ٥ مجند، أكثر من ٣٠٠ منهم من النساء، وهناك ٦٠٠٠ آخرون من المزمع أن يبدأوا التدريب في تشرين الثاني/نوفمبر. وعندما سأل بعض أعضاء المجلس المجندين عن دافعهم للالتحاق بالقوة قال كثيرون منهم "من أجل الحرية وكفالة أمن بلدنا".

وكان في نيتنا أن تكون آخر مرحلة من مراحل رحلتنا إلى جنوب السودان زيارة مدينة او عاصمة غرب الغزال للاطلاع على خبرة المجتمعات الجنوبية خارج مدينة جوبا. وكنا نزمع زيارة إحدى المدارس، وأحد المستوصفات، والالتقاء بالمجتمع المدني. لكن للأسف تعرضت طائرة الأمم المتحدة التي كانت ستقلنا إلى هناك لمصاعب ميكانيكية قبيل إقلاعها. وقد تبين من ذلك أننا كنا محظوظين بالنظر إلى طبيعة المشكلة. على أي حال نحن ممتنون جداً لوحدة المروحيات الروسية بمطار جوبا، التي استضافتنا في قاعدتها، وأعطتنا فكرة جديدة عن كيفية معيشتها وعملها، بينما كنا نحن نعيد تخطيط برنامجنا. ونشكر أيضاً بعثة الأمم المتحدة في السودان التي قدمت لنا إحاطة إعلامية إضافية مطولة بعد ظهر ذلك اليوم. وأفادت البعثة بأنها زادت من تواجدها على مستويي الإقليم والبلد، وأنها تعمل مع السلطات المحلية بهدف تقليص المخاطر أثناء عملية الاستفتاء.

في الختام، وجدنا أن الجنوبيين يحدهم أمل كبير، لكنهم في الوقت نفسه يشعرون بالقلق الشديد. والرسالة التي سمعناها مرارا هي أنهم ملتزمون بقوة بتاريخ ٩ كانون الثاني/يناير لإجراء الاستفتاءين، لكنهم يتخوفون من أن هذا التوقع قد لا يتحقق. وهناك مخاوف من استئناف النزاع العنيف. ويجب على المجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يواصل الثبات على موقفهما الحازم دعماً للتنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل، بما في ذلك تنظيم الاستفتاءين في موعدهما، واحترام كل الأطراف لنتائجهما.

جنوباً. وأشار إلى أن الجنوب يقترح منطقة عازلة تخضع لإدارة الأمم المتحدة تمتد عشرة أميال شمالاً وجنوباً وتكون خالية من أي قوات. وأعرب الرئيس كبير أيضاً عن مخاوفه من عدم تسوية ترسيم الحدود، والتأخير في الإعداد للاستفتاء في منطقة أبيي، وبطء التقدم في الاستطلاع الشعبي والمفاوضات حول مسائل ما بعد الاستفتاء، مثل النفط وتقاسم الثروة. وطمأن المجلس على أن الجنوب لن يعلن الاستقلال من جانب واحد إن تأخر الاستفتاء، بل سيجري استفتاءه الخاص في الجنوب وفي أوساط الجاليات الجنوبية في الخارج.

وفي وقت لاحق من مساء يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر، حضرنا حفل استقبال نظّمته حكومة جنوب السودان، تحدثنا خلاله مع مكتب استفتاء جنوب السودان، المكون من رئيس وأربعة أعضاء. وفي الحفل التقينا أيضاً بطائفة واسعة من أعضاء المجتمع المدني في الجنوب، من بينهم كبير أساقفة مدينة جوبا، وتحالف منظمات المجتمع المدني بجوبا، والمجلس الإسلامي لجنوب السودان، ومنتدى شباب جنوب السودان، إلى جانب بعض قيادات العمل النسوي. لقد تحدثوا عن ضيق الجدول الزمني المفضي إلى الاستفتاءين، وأعربوا عن قلقهم من أن مفوضية استفتاء أبيي لم تُشكل بعد. وقال أحد الأشخاص إن الشمال "يدق طبول الحرب". وطالبوا بممارسة ضغوط دولية وبوجود مراقبين ميدانيين للاستفتاءين.

وفي صبيحة اليوم التالي زار مجلس الأمن الدولي مركز تدريب الشرطة بالرحاف، حيث يقوم جنوب السودان بتدريب قوة شرطة مهنية مدنية. وهؤلاء الشرطة، الذين سيساعدون في توفير الأمن خلال الاستفتاءين، قدموا عرضاً لإجراءات إلقاء القبض في الحالات الشديدة الخطورة وحماية الشخصيات المهمة ومكافحة الشغب. وما يثير الإعجاب أن الجنوب بدأ هذه الأكاديمية من الصفر،

وعقدنا بعد ذلك اجتماعاً مع حاكم شمال دارفور. وجادل قائلاً إن دارفور تشهد تحسناً كبيراً في الأمن وفي الحالة السياسية والاقتصادية. وأشار إلى التزام حكومة السودان بدعم التنمية في دارفور والعودة الطوعية للاجئين والأشخاص المشردين داخلياً، بما في ذلك من خلال استراتيجيتها الجديدة في دارفور. ودعا المجتمع الدولي لممارسة ضغط أكبر على الجماعات المتمردة حتى تنضم إلى عملية سلام دارفور، وانتقد لائحة الاتهام التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية بحق الرئيس البشير. وفي الرد عليه أعربت بعثة مجلس الأمن عن قلقها حيال ازدياد العنف في دارفور، وارتفاع عدد الإصابات بين المدنيين، والقيود المفروضة باستمرار على وصول العمل الإنساني. كما أكدنا مجدداً دعم مجلس الأمن للعملية المختلطة والعاملين فيها، وأشرنا إلى الدعوة التي وجهها مجلس الأمن إلى حكومة السودان وكل الأطراف ذات الصلة للتعاون التام مع العملية المختلطة. وأعربنا عن دعم مجلس الأمن لعملية السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والوسيط الرئيسي المشترك، السيد جبريل يبيني باسولي، ودعونا كل الجماعات المتمردة إلى الانضمام إلى عملية السلام في الدوحة بدون أي شروط مسبقة أو إبطاء إضافي. وأشار أعضاء بعثة مجلس الأمن أيضاً إلى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات بشأن الإفلات من العقاب.

وفي وقت لاحق من ذلك اليوم زرنا مخيم أبوشوك للمشردين داخلياً الواقع بالقرب من الفاشر، والتقىنا وفداً من مشردي مخيم أبو شوك ووفداً آخر من مخيم السلام كلاً على حدة. إن زيارتنا لمخيم أبوشوك، حيث استطعنا التجوال في السوق والتحدث مع بعض الناس لبعض الوقت، جعلتنا ندرك عن كثب حقائق التشرد الداخلي. فالعديد ممن التقاهم أعضاء المجلس يعيشون في المخيم منذ ست أو سبع سنوات. ولقد مكثنا اجتماعنا بوفد الأشخاص المشردين داخلياً، الذي جرى خارج مركز الشرطة المجتمعية في أبوشوك،

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفيرة رايس على إحاطتها الإعلامية. وأعطي الكلمة الآن للسفير السير مارك لايل غرانت ليقدم إحاطته الإعلامية.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود الآن أن أقدم إحاطة إعلامية لزملائي عن الاجتماعات التي عقدتها بعثة مجلس الأمن بدارفور. أولاً أود أن أشكر الممثل الخاص المشترك للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، السيد إبراهيم غمباري، وموظفي العملية، وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري على ترحيبهم بالمجلس ودعمهم للزيارة. كما أود أن أشكر الأمانة العامة لدعمها الممتاز طوال الزيارة، خاصة في ضوء الطابع السريع التغير لبرنامجنا في دارفور.

لدى وصولنا إلى مدينة الفاشر عاصمة شمال دارفور في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، التقت بعثة مجلس الأمن بالممثل الخاص المشترك وكبير موظفي العملية المختلطة إبراهيم غمباري، الذي قدم إحاطة إعلامية عن الحالة الأمنية الراهنة، بما في ذلك تعذر الوصول إلى جبل مرة بسبب المناوشات بين الحكومة وقوات المتمردين، وعن عمل البعثة في حماية المدنيين وانخراطها في دعم عملية السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وتلقينا خبراً محزناً ذلك المساء يفيد بأن أحد موظفي يوناميد المدنيين قد اختطفه رجال مسلحون في الفاشر. ولم يُطلق سراحه حتى الآن.

في صبيحة اليوم التالي، بعد جولة في معسكر العملية المختلطة الرئيسي، التقينا ببعض أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري وممثلي المنظمات الدولية غير الحكومية. وفي ذلك الاجتماع أعرب ممثلو العمل الإنساني أولئك عن مخاوفهم الشديدة بسبب انعدام الأمن السائد في دارفور، والقيود المفروضة على الوصول إلى السكان المحتاجين، والهجمات التي يتعرض لها حفظة السلام والعاملون في الحقل الإنساني.

التزاما قويا بالتنفيذ الفعال لاتفاق السلام الشامل. وسمعنا بصورة خاصة، الاعتراف بضرورة إجراء الاستفتاء في أوأانه، وأن يكون استفتاء سلميا وذا مصداقية، وأن تحترم النتائج احتراماً كاملاً. وقد رحبت بعثة مجلس الأمن بتلك الالتزامات وكررت تصميم المجلس على دعم الأطراف في تنفيذها تنفيذاً كاملاً، وفي الوقت المناسب، لاتفاق السلام الشامل الذي لا يزال من مسؤوليتها.

وخلال تلك الاجتماعات، سمعنا أيضاً التزامات بمعالجة المسائل المتعلقة بشأن اتفاق السلام الشامل، بما في ذلك مسألة أبيي وترتيبات ما بعد الاستفتاء بشأن ترسيم الحدود، والجنسية، واقتسام الثروة. وقد أكد نائب الرئيس طه أن حل هذه القضايا مسألة ملحة، ولكنها ليست شرطاً مسبقاً لإجراء الاستفتاء في جنوب السودان.

وفي اجتماعنا مع مفوضية الاستفتاء في جنوب السودان، استمعنا من الرئيس السيد إبراهيم خليل عن التحديات التي تواجهها اللجنة في الإعداد لإجراء الاستفتاء في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وقد وضع السيد خليل جدولاً زمنياً لمختلف مراحل العملية، ومن الواضح أنه جدول مزدحم، وأعلمنا عن التقدم المحرز في الإعداد لتسجيل الناخبين وورقات الاقتراع. وقد علمنا أن عملية تسجيل الناخبين كانت واجبة البدء في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وشددت بعثة مجلس الأمن على الحاجة إلى عملية تتم في أوأانها وذات مصداقية.

وفي اجتماعاتنا مع ممثلي أبناء الجنوب في الشمال، استمعت بعثة مجلس الأمن إلى الشواغل المتعلقة بتزاهة عملية الاستفتاء وتوفير الأمن لأبناء الجنوب في الخرطوم وفي أماكن أخرى في الشمال.

خلال زيارتنا للخرطوم، أتاحت لنا الفرصة أيضاً لتفحص بمزيد من التفصيل عملية المشاورات الشعبية.

أن نستوعب بصورة أفضل قلق المشردين حول الطعام والدعم الصحي والتعليم المتوفر في المخيم، بالإضافة إلى رغبتهم في العودة إلى ديارهم. وقال العديد من المشردين للبعثة إن انعدام الأمن وسيادة القانون هو الذي يمنعهم من العودة إلى بيوتهم. وقبل مغادرتنا إلى الخرطوم زرنا عيادة صحية في مدينة الفاشر تقدم الخدمات الصحية للنساء والأطفال حديثي الولادة، كما تعالج ضحايا العنف الجنسي والجنساني.

وفي الختام، عدنا بقلق بعميق إزاء الحالة الأمنية في دارفور، وما لها من أثر على السكان المدنيين، وإزاء استمرار فرض القيود على حركة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وعلى العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. كذلك عدنا بقناعة متجددة بضرورة أن تتوقف فوراً جميع الأطراف عن الأعمال القتالية، وأن تنضم فوراً جميع حركات التمرد إلى عملية السلام ومن دون شروط مسبقة. تلك هي الطريقة الوحيدة لإحراز تقدم نحو اتفاق السلام الشامل في دارفور.

وبعد إذن الرئيس، أود بوصفي الرئيس المشارك لرحلة بعثة مجلس الأمن إلى الخرطوم مع الولايات المتحدة، أن أنتقل الآن إلى الاجتماعات التي عقدتها البعثة هناك.

أود أن أشكر حكومة السودان على تيسير زيارتنا في الخرطوم. لقد اجتمعت البعثة مع نائب الرئيس طه، ووزير الخارجية كرتي، ومفوضية الاستفتاء في جنوب السودان، ووالي النيل الأزرق، ونائب والي جنوب كردفان، وممثل أبناء جنوب السودان في الشمال، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وقد رافقنا طيلة الرحلة الممثل الخاص هيلي منكريوس، ونحن ممتين لقيادته ودعمه.

وفي اجتماعنا مع نائب الرئيس طه ووزير الخارجية كرتي، سمعنا منه كما سمعنا من نائب الرئيس كير في جوبا،

الاجتماعات التي عقدناها طيلة زيارتنا، عدنا بفهم أفضل لتلك التحديات وضرورة توفر الإرادة السياسية للتصدي لها. وقد استمعنا إلى التزام شديد من جانب الطرفين بالتنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل، بما في ذلك إجراء استفتاءات سلمية وفي أوانها وذات مصداقية، والموافقة على ترتيبات ما بعد الاستفتاء. ورحبت بعثة مجلس الأمن بتلك الالتزامات وشددت على أهمية ترجمتها إلى أفعال ملموسة.

سوف يواصل مجلس الأمن متابعة هذه القضايا على نحو وثيق للغاية طيلة الأشهر المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير لايل غرانت على إحاطته الإعلامية.

باسم المجلس، أود أن أعرب عن التقدير لجميع أعضاء مجلس الأمن وموظفي الأمانة العامة الذين شاركوا في البعثة وعلى الطريقة التي اضطلعوا بها بمسؤولياتهم الهامة بالنيابة عن المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

وأعلمنا والي النيل الأزرق ونائب والي كردفان عن أملهما في أن تعمل المشاورات الشعبية على تحويل العلاقات مع الخرطوم إلى شراكة حقيقية. وفي ذلك الاجتماع، علمنا أنه سيكون من المهم، بل من التحدي إتمام تلك العمليات قبل الاستفتاء.

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أذكر بأنه خلال زيارتنا للخرطوم، نوقشت أيضا مسألة دارفور. وفي الاجتماعات التي عقدناها مع نائب الرئيس طه ووزير الخارجية كرتي، استمعت بعثة مجلس الأمن إلى التزام حكومة السودان بالسعي إلى إحلال السلام والتنمية في دارفور. وتم التشديد أيضا على أهمية انضمام حركات التمرد إلى العملية السلمية فورا ومن دون شروط مسبقة. وكما فعلت بعثة مجلس الأمن في الفاشر، كررت قلقها إزاء الحالة الأمنية والقيود المفروضة على حركة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وعلى العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، وضرورة إحراز تقدم عاجل في عملية السلام بقيادة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وهي عملية يتعين على جميع حركات التمرد الانضمام إليها من دون تأخير أو شروط مسبقة.

وفي الختام، عادت بعثة مجلس الأمن إلى نيويورك باقتناع بالإلحاحية والتحديات التي تواجه السودان. ونتيجة